مراقبو الجامعة العربية يبدأون بالوصول إلى سوريا

دمشق/ CNN

وصلت إلى العاصمة السورية دمشق في وقت سابق من يوم أمس الخميس طلائع مراقبي الجامعة العربية إيذانا بانطلاق مبادرة الجامعة التي تهدف لوضع حد للعنف الذي واجه النظام السوري به الحركة الاحتجاجية التي انطلقت منذ تسعة أ شهر. وتقول الأمم المتحدة إن أعمال العنف التي شهدتها سوريا منذ مارس / آذار الماضي أسفرت إلى الآن عن مقتل خمسة آلاف شخص، ولكن جماعات حقوق الإنسان تقول إن العدد اكبر بكثير. وتحمل دمشق "عصابات مسلحة تسعى إلى زعزعة استقرار البلاد" مسؤولية العنف. وتتعرض روسيا إلى ضغوط متزايدة للإسراع في إعداد مشروع قرار يدين العنف من المقرر أن تعرضه على مجلس الأمن. وكانت موسكو قد فاجأت الوسط الدبلوماسي في الأسبوع الماضي بقولها إنها بصدد طرح مشروع القرار، ولكن لم يحصل أي تقدم على هذا الصعيد منذ ذلك.

وقد نصحت الولايات المتحدة أمس الخميس رعاياها الموجودين في سوريا بمغادرتها فورا كما نصحت المواطنين الأمريكيين "الامتناع عن زيارة سوريا نظرا للعنف المتواصل والاضطرابات التي تسود البلاد."" ومن المقرر ان تكون قد وصلت طلائع مراقبي الجامعة العربية يصحبها ممثلون عن وسائل الإعلام إلى سوريا أمس الخميس للإعداد لاستقبال وفد المراقبين الذي سيقيم في البلاد لفترة شهر كامل يمكن تمديدها بموافقة الطرفين الحكومة السورية وجامعة الدول العربية. وسيشرف المراقبون على التزام الجانب السوري ببنود مبادرة الجامعة العربية التي تدعو إلى وقف الهجمات التي يشنها الجيش، وسحب القطعات العسكرية من المدن والقرى وإطلاق سراح المعتقلين.

وكانت دمشق قد أعلنت يوم الاثنين الماضي موافقتها على دخول المراقبين، وذلك بعد أن ماطلت في ذلك لعدة أسابيع. وقال وزير الخارجية السوري وليد المعلم إنه سيسمح للمراقبين بالتنقل بحرية وانهم سيتمتعون بحماية الحكومة. ولكن منتقدي نظام الرئيس بشار الأسد يشككون في دوافع موافقته على المبادرة، ويقولون إنها خدعة تهدف إلى تجنب عقوبات أقسى من جانب الأمم المتحدة. ويشير ناشطون سوريون إلى أن تصعيد الهجمات على المحتجين في الاسبوع الجاري يثبت ان الاسد يريد قمع الحركة الاحتجاجية بسرعة. ويقول المجلس الوطني السوري المعارض إن ٢٥٠ شخصا على الاقل قتلوا في محافظة ادلب الشمالية الغربية الاسبوع الجاري. ومعظم الذين قتلوا في منطقة جبل الزاوية التي تقع على مسافة ٤٠ كيلومترا جنوب غربي مدينة ادلب كانوا من العسكريين المنشقين. وقد اتهم المرصد السوري لحقوق الانسان ومقره لندن القوات السورية بارتكاب "مذبحة منظمة" في ادلب. ودعا المجلس الوطني السوري مجلس الامن التابع للامم المتحدة وجامعة الدول العربية الى التدخل لحماية الشعب السوري والى فرض "مناطق آمنة" في المناطق التي تتعرض لهجمات الجيش السوري. ويقول بعض المحللين إنه لن يكون بإمكان النظام السوري الاستمرار بالحكم اذا التزم فعلا بمبادرة الجامعة وسحب جيشه من الشوارع لأنه سيكون من شأن ذلك تشجيع المعارضين على تكثيف نشاطاتهم. من جانبها، قالت الولايات المتحدة على لسان جاي كارني الناطق باسم البيت الابيض إن الوعود التي يطلقها نظام الاسد "تفتقر الى المصداقية لأنها تتبع دائما بأفعال فظيعة ومدانة."

ومضى الناطق الامريكي للقول "إن الولايات المتحدة مقتنعة بأن السبيل الوحيد للإتيان بالتغيير الذي يستحقه الشعب السوري يتمثل في تنحي بشار الأسد عن الحكم."

ويقول مراسل بي بي سي في بيروت جيم ميور إنه من المرجح ان تكون الحكومة السورية بصدد "التخلص من بعض المشاكل العالقة" قبيل وصول المراقبين، إذ تشير بعض التقارير الى ان قوات الامن قد صعدت من نشاطاتها التي تستهدف المحتجين والمنشقين عن الجيش السوري.

احتجاجات سورية تطالب برحيل الاسد

بوتفليقة: سنحدث تغييرًا "بالتي هي أحسن"

الجزائر/ أ. ف.ب

أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الأربعاء الماضي، أن الجزائر لا تزال في بداية الطريق بالنسبة للتجربة الديمقراطية، وأنها مقبلة على استحقاقات سياسية هامة لاستعادة "ثقة المواطن" بالهيئات النيابية. وقال بوتفليقة في خطاب لمناسبة افتتاح السنة القضائية ٢٠١١-٢٠١٢ "الجزائر ما زالت في بداية الطريق بالنسبة للتجربة الديمقراطية ولا مجال للمقارنة بين ما يجرى عندنا وما يجرى في بريطانيا أو حتى في فرنسا". وأكد الرئيس الجزائري أمام قضاة المحكمة العليا وكل أعضاء الحكومة أن التغيير سيأتي من الشعب "بالتي هي أحسن" أي من دون مظاهرات واحتجاجات كالتي عرفتها الدول التي عاشت الربيع العربي، قائلا: "من الممكن أن هناك نقائص أو عجزًا أو أشواطًا لم نصل إليها ولكن ستأتي بالتي هي أحسن وبالتدرج وستأتي مفروضة من شعبنا الذي لا يثق إلا في ما ينجزه هو شخصيا".

فرنسا ترفض تهديدات تركيا (الجوفاء) وتدعو لحوار هادئ

باريس/ ا.ف.ب

وصف جان ليونيتي وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي أمس الخميس، تهديدات لوحت بها تركيا في حال تبنى البرلمان الفرنسي مشروع قانون تجريم إبادة الأرمن بأنها "جوفاء"، ودعا إلى حوار هادئ مع أنقرة. وقال إن تركيا الموقعة على التزامات دولية داخل الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة "لا يمكنها تمييز بلد ما لاعتبارات سياسية"، مضيفا "أنها تهديدات جوفاء وأعتقد انه ينبغي أن نعود إلى حوار أكثر رصانة لأنه لا جدوى من إثارة الكراهية من هذا الجانب أو ذاك". ووصف ليونيتي تصريحات وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو أمس الأول الأربعاء بأنها "تصريحات فيها مغالاة وككل التصريحات المغالية فإنها تبدو سخيفة". ومن المقرر أن يصوت النواب الفرنسيون من كافة القوى السياسية اليوم على مشروع القانون الذي يوقع عقوبة بالسجن عاما واحدا وغرامة بقيمة ٤٥ ألف يورو على من تثبت عليه تهمة إنكار إبادة يعترف بها القانون الفرنسي ومنها إبادة الأرمن في ١٩١٥.

إيران تنفي اتهامات دول الخليج بالتدخل في شؤونها

طهران/ أ. ف. ب

نفت إيران أمس الخميس الاتهامات التي وجهتها اليها دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتها الاخيرة بالسعي الى اثارة نزاعات طائفية في المنطقة.

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية رامين مهمانبرست في تصريحات نقلها التلفزيون الحكومي ان البيان الختامي الصادر عن الدول الست في مجلس التعاون الخليجي "يستند الى اتهامات لا اساس لها من الصحة ومغبركة". وكانت دول مجلس التعاون الخليجي اعربت في ختام قمتها العادية في الرياض الثلاثاء الماضي عن "بالغ القلق" حيال استمرار التدخلات الايرانية في شؤونها الداخلية، مطالبة طهران ب"الكف عن هذه السياسات والممارسات" ومتهمة اياها ب"محاولة بث الفرقة، واثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها".

وقال المتحدث الايراني ان "ايران تؤيد اقامة علاقات حسن جوار في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى". منتقداً ما يوصف في القمع في البحرين. واضاف "الرد العسكري العنيف على مطالب الشعب لا يمكن ان يحل المشاكل بل على العكس سيوسع رقعة عدم الاستقرار وغياب الامن في المنطقة".

واعتبر مهمانبرست انه كان الاجدى بدول مجلس التعاون الخليجي ان "تدين اعمال التجسس الاميركية ضد ايران". وكانت طهران اعلنت مطلع كانون الاول/ديسمبر اكتشافها طائرة مراقبة اميركية من دون طيار تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية "سي اي ايه" فوق أراضيها،

كما اكدت الاسبوع الماضي اعتقالها مواطنا اميركيا من أصل إيراني اتهمته بالتجسس ومحاولة التسلل داخل اجهزة الاستخبارات الايرانية لحساب واشنطن.

المجلس العسكري : مخطط لثورة أخرى في مصر هدفها إسقاط الدولة

القاهرة/ أ.ش.ا

قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية نقلا عن مصدر رسمي لم تسمه قوله إن "جهات أمنية سيادية رصدت تحركات واتصالات لعناصر داخلية مع جهات أجنبية خارجية لتنفيذ "ثورة أخرى في ٢٥ يناير/ كانون ثاني المقبل. ونسبت الوكالة إلى مصدر وصفته بأنه "رفيع المستوى، "قوله إن المخطط هو "قيام ثورة أخرى جديدة هدفها فقط الدخول في اشتباكات دامية مع عناصر القوات المسلحة بعد استفزازهم في أماكن حيوية وسقوط قتلى، بالإضافة إلى التجهيز لإشعال الحرائق وإثارة الفوضى في الشارع." وقال المصدر "إن المخطط يقوم على استدراج الشباب الطاهر والخاسرين في الانتخابات البرلمانية،" وأكد أن الهدف من هذا المخطط هو "إفشال كل العمليات الديمقراطية وإسقاط الجيش ومن ثم إسقاط الدولة." ووفقا للوكالة المصرية ومصدرها ".

يقوم المخطط على توجيه الدعوات للمشاركة في مظاهرات سلمية يوم ٢٥ يناير ثم الدعوة لاعتصامات تتحول إلى مناوشات واستفزاز واحتكاك مع الشرطة ثم مع عناصر من القوات المسلحة." ولم تذكر الوكالة من يقف وراء المخطط المزعوم أو الجهات الداخلية والخارجية المشاركة فيه، لكنها نقلت عن المصدر ذاته قوله إن "الجهات الأمنية السيادية تمكنت خلال أيام من رصد هذه الاتصالات والتحركات." وأضافت "تأكد أن الهدف منه (التحركات) هو تحويل البلاد إلى فوضى عارمة وحرب أهلية بين الشعب والقوات المسلحة، تمهيدا لصدور قرارات بتدخل قوات أجنبية للفصل بين الشعب والقوات المسلحة."

وأضاف المصدر أن "الاتصالات كشفت عن تورط جهات خارجية تسعى لتوريط شخصيات وعناصر في الداخل لتنفيذ هذا السيناريو وهو الجزء الأول من المخطط، على أن تتولى هذه الجهات الأجنبية تنفيذ بقية المخطط بالعمل على التدخل في مصر وفرض الوصاية الدولية على البلاد."

وأكد المصدر أن ذلك "لن يتحقق إلا من خلال الدخول في اعتصام ثم حدوث الاشتباكات وسقوط قتلى مع استمرار العنف في كل اتجاه،" بحسب الوكالة.

وكشف المصدر عن "اتخاذ الدولة لكافة الإجراءات بما فيها الأمنية للتصدي لهذا المخطط للحفاظ على المنشآت والممتلكات وحماية أرواح المصريين من هذه الفوضى."

وأشار المصدر إلى أن "ما يفصل عن ٢٥ يناير المقبل وفتح باب الترشح على منصب رئيس الجمهورية نحو شهرين ونصف الشهر، لتتحقق أول انتخابات رئاسية لاختيار رئيس مدني للبلاد."

الأمم المتحدة: صالح بحاجة للعلاج في الخارج

نيويورك/ ا ف ب

أعلن موفد الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بحاجة إلى علاج طبي يتحتم عليه تلقيه في الخارج، بعد إصابته في هجوم على قصره بصنعاء في يونيو الماضي ونقل للمعالجة في السعودية.

وقال بن عمر "حسب علمي، فإن صالح ما زال بحاجة لعلاج طبي مهم ويجب أن يتوجه إلى خارج اليمن"، مضيفا أن "الجهود" جارية كي يتمكن من الحصول على العلاج.

وكان موفد الأمم المتحدة يتحدث بعد أن قدم تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن والذي اعتبره "غير مستقر"، مشيرا إلى أن تنظيم القاعدة أصبح يسيطر على ما لا يقل عن ثلاث مدن في جنوب اليمن وأن الحكومة الانتقالية تواجه "صعوبات ضخمة" لبسط سيطرتها. وأوضح أن ما بين خمس إلى ست محافظات يمنية من أصل ١٨ هي بين أيدي المعارضة أو القاعدة، مضيفا أن تنظيم القاعدة وحلفاءه حققوا "تطورا مذهلا"، لافتا إلى أن القاعدة لا تدعو فقط إلى "الجهاد" ولكنها "تتبنى أيضا خطابا يتوجه إلى معاناة الناس وهي كثيرة في الجنوب". وبالرغم من ذلك، أعرب بن عمر عن ثقته حيال تنظيم انتخابات خلال ٦٠ يوما مضيفا أنه "من المهم جدا أن تستعيد الحكومة السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرتها حاليا كي تنجح المرحلة الانتقالية".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن في نوفمبر أن الرئيس صالح سوف يتوجه إلى نيويورك للعلاج.

علي عبد الله صالح

المقرحي: أنا بريء من تفجيرات لوكربي

لندن/ اف ب

أعلن الليبي عبد الباسط المقرحي، المدان الوحيد في قضية الاعتداء على طائرة البانام فوق اسكتلندا الذي أوقع ٢٧٠ قتيلاً عام ١٩٨٨، عن براءته مجدداً وذلك في مقابلة نشرت امس، الخميس، وقال إنها الأخيرة قبل وفاته.

وقال المقرحي، للمحقق جورج تومسون في مقابلة نشرتها عدة صحف بريطانية، ومن بينها التايمز والدايلي ميل "أنا رجل بريء"

. مضيفاً "أنا على وشك الموت، وأطلب الآن أن أكون بسلام مع عائلتي". وأضاف "لن أجري أية مقابلة بعد الآن، ولن أسمح بدخول أي كاميرا"، موضحاً أنه ساعد الصحفي جون آشتون على وضع كتاب يتضمن أدلة أساسية عن براءته، ومن شأنها أن "تبيض اسمه".

وكان القضاء البريطاني حكم على المقرحي بالسجن مدى الحياة بسبب الاعتداء فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية، وقررت اسكتلندا إطلاق سراح المقرحي المصاب بالسرطان، والذي وصل إلى المرحلة النهائية في العام ٢٠٠٩، وإعادته إلى ليبيا، حيث يواجه وضعاً صحياً حرجاً حالياً.

ومن ناحيتها، طلبت الولايات المتحدة من السلطات الليبية الجديدة الوصول إلى عناصر وأشخاص في ملف لوكربي، حسبما أعلن أمس الأول، الأربعاء، مستشار للرئيس باراك أوباما في الذكرى الثالثة والعشرين لاعتداء لوكربي، الذي استهدف طائرة لشركة بانام كانت تقوم بالرحلة ١٠٣.

وقال مستشار الرئيس لشؤون محاربة الإرهاب جون برينان، خلال احتفال أقيم في المقبرة الوطنية بارلينجتون (فيرجينيا، شرق) بالقرب من واشنطن بحضور أقارب الضحايا، "أريد أن تعرفوا جميعا أنه بالنسبة لنا جميعا في الحكومة فإن عملنا لم ينته في هذا الملف". وأوضح برينان "لقد تحدثنا عن هذا التحقيق بشكل متكرر مع الحكومة الجديدة في ليبيا" التي تشكلت بعد الإطاحة في أغسطس بالزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل خلال اعتقاله في أكتوبر.

لافتاً إلى أن "الإدارة الجديدة الليبية تفهم الأهمية الكبرى التي نعلقها على هذه القضية، ونحن نعمل جاهدين للوصول إلى كل معلومة، أو إلى كل شخص على علاقة بهذا الملف" واعداً بأن "التزامنا لإحقاق الحق.. لن يضعف أبدا". وفى نهاية سبتمبر الماضي، أعلن وزير العدل الليبي بالوكالة محمد العلاقي أن المجلس الوطني الانتقالي على استعداد للتعاون مع اسكتلندا "لاستجواب أشخاص غير المقرحي" مع إعرابه عن معارضته لمحاكمة المقرحي مرة جديدة.

مدفيديف يتحدث عن إصلاحات ويهاجم المتطرفين

موسكو/ أ. ف. ب

دعا الرئيس الروسي دميتري مدفيديف أمس الخميس الى إصلاح كبير في النظام السياسي الروسي مقترحا العودة الى الانتخابات المباشرة لحكام المناطق، بعد موجة من الاحتجاجات في البلاد. وقال مدفيديف في خطابه السنوي الى الامة في البرلمان "اقترح إصلاحات شاملة لنظامنا السياسي"، داعيا الى العودة الى الانتخابات المباشرة لحكام المناطق التي كان فلاديمير بوتين قد ألغاها حينما كان رئيسا في عام ٢٠٠٤.

واتهم مدفيديف من وصفهم بالمتطرفين بالسعي للتلاعب محذرا من التدخل الأجنبي في بلاده، بعد موجة احتجاجات ضد الانتخابات التشريعية التي شهدتها روسيا مؤخرا.

وقال في خطاب الى الأمة قبل يومين من تجمع احتجاجي جديد للمعارضة قال الرئيس ان "محاولات التلاعب بالمواطنين الروس وايقاعهم في الخطأ وتأجيج الصراعات الاجتماعية غير مقبول". وتابع "لن نسمح لمثيري الاضطرابات والمتطرفين بتوريط المجتمع في مغامراتهم"، مضيفا "ولن نتسامح ايضا إزاء التدخل الاجنبي في شؤوننا الداخلية".

وقال مدفيديف ان "روسيا تحتاج الى الديمقراطية وليس الى الفوضى. يجب ان يكون هناك ثقة بالمستقبل وإيمان بالنزاهة".

وجاء الخطاب السنوي لمدفيديف امام اجتماع غرفتي البرلمان بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في الرابع من كانون الاول/ديسمبر وعكست انخفاضا حادا لم يكن متوقعا في الدعم للحزب الحاكم وتبعتها احتجاجات حاشدة بناء على اتهامات بتزوير الانتخابات.

وخرج عشرات الآلاف من الاشخاص الى الشوارع بعد أسبوع من الانتخابات احتجاجا على سير الانتخابات ونتائجها، في اكبر تعبير عن استياء شعبي في روسيا منذ سنوات التسعينات التي شهدت اضطرابات عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتعهد قرابة ٤٠ الف شخص على فيسبوك بالمشاركة في احتجاج جديد في موسكو السبت المقبل سمحت به السلطات وان كانت سترصده بتوتر لترى ما اذا كانت الاحتجاجات ستتكثف.

وعبر الرئيس عن دعمه للتظاهر طالما كان في إطار القانون. وقال مدفيديف "نتفهم الانتقاد ونقبل الانتقاد باحترام. حق الناس في التعبير عن مواقفهم بكافة الوسائل القانونية مكفول".

وأضاف "كون المجتمع يتغير والمواطنون ينشطون اكثر في التعبير عن مواقفهم ومطالبة السلطات بالمزيد انما هو بادرة حسنة، وتوجه حسن فيه نفع بلادنا".

وفيما بدا نزولا على مطالب المحتجين بالمزيد من الديمقراطية في روسيا، اقترح إصلاحا كبيرا في النظام السياسي الروسي يشمل العودة الى الانتخابات المباشرة لحكام المناطق، بعد موجة من الاحتجاجات في البلاد.

وقال "اقترح اصلاحا شاملا لنظامنا السياسي"، داعيا الى العودة الى الانتخابات المباشرة لحكام المناطق التي كان فلاديمير بوتين قد ألغاها حينما كان رئيسا في عام ٢٠٠٤.

وأضاف مدفيديف "اود القول انني أصغي لمن يتحدثون عن ضرورة إدخال تغييرات سياسية، وأتفهمهم. علينا ان نمنح كافة المواطنين النشطاء الحق القانوني في الانخراط في الحياة السياسية".